الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة **٢٦**

الاثنين، ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون . . . . . (فيجي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيكستين دي بويتسويرفي (بلجيكا).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البندان ٩ و ١٣ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/71/3)

مذكرة من الأمين العام (A/71/155)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): فيما يتعلق بالبند ٩ من جدول الأعمال، أود أن أشير إلى أنه عملا بالقرار ٣١٦/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وبناء على توصية المكتب، قررت الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية المنعقدة في ١٦ أيلول/سبتمبر، النظر في البند ٩ من جدول الأعمال في مجموعه في جلسة عامة، على أساس أن تتولى اللجنة الخامسة معالجة الجوانب الإدارية والبرنامجية والمتعلقة بالميزانية.

وفي الجلسة ذاتها، أحاطت الجمعية علما بالتوضيح الذي يفيد بأنه، تنفيذا للقرار ٣١٦/٥٨ القاضي بالنظر في البند ٩ في مجموعه في جلسة عامة، ستنظر اللجنة المعنية في الأجزاء ذات الصلة من الفصل الأول من التقرير (A/71/3) المندرجة في إطار بنود جدول الأعمال التي سبق إحالتها إلى اللجان الرئيسية حتى تتخذ الجمعية العامة إجراء نهائيا بشأنها.

وفيما يتعلق بالبند ١٣ من جدول الأعمال، يذكر الأعضاء أنه، عملا بالقرار ٢٧٠/٥٧ باء، قررت الجمعية العامة، في إطار هذا البند، النظر في فصول التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتصلة بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال مشاركة رئيس المجلس في مناقشتها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

أعطي الكلمة الآن لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سعادة السيد أوه جون، لعرض تقرير المجلس.

السيد أوه جون (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٦ (A/71/3).

لقد ركزت دورة المجلس لعام ٢٠١٦، التي تدخل عامها السبعين، على ما يلزم من أجل التنفيذ الأولي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويشمل ذلك عمل منتديات المجلس وأجزائه الوظيفية في مختلف اللجان الفنية والإقليمية وهيئات الخبراء، وتؤدي جميعها دوراً أساسياً في التنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠. وقد وفرت دورة المجلس لعام ٢٠١٦ حيزا مشتركا للحكومات والجهات صاحبة المصلحة للعمل معا من أجل النهوض بالتنمية المستدامة والمسائل الرئيسية الأخرى. واسمحوا لي أن أشاطركم بإيجاز بعض الملامح البارزة للدورة.

أولا، أجرى المجلس متابعته واستعراضه لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد تم بنجاح عقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت شعار ”ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب“. وقدم اثنان وعشرون بلدا استعراضاتها الوطنية الطوعية بشأن كيفية التخطيط لتحقيق الرؤية الطموحة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ووفر المنتدى الافتتاحي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن متابعة تمويل التنمية، منبرا مخصصا وشاملا للجميع من أجل إجراء مداولات موضوعية بشأن كيفية تمويل التنمية المستدامة، إلى جانب متابعة خطة عمل أديس أبابا.

ثانيا، استكشفنا السبل التي يمكن أن تستجيب بها منظومة الأمم المتحدة بفعالية أكبر للتغيرات في المشهد الإنمائي. وأجرى منتدى التعاون الإنمائي مداولات بشأن السبل الكفيلة بتحسين مواءمة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع متطلبات الخطة الجديدة. إن حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن موضوع موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأمد البعيد يتيح الفرصة أمام الدول الأعضاء للنظر في السبل الكفيلة بتجهيز الأمم المتحدة كي تقدم الدعم بشكل أفضل لتنفيذ الخطة الجديدة. وإنني على ثقة بأن الحوار سيتمكن من الإسهام في تنفيذ القرار ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات هذا العام، وسيكون أداة هامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا، عزز المجلس أهميته بالنسبة لما يحدث في العالم من خلال التصدي للتهديدات والتحديات العالمية الناشئة، والطوارئ الإنسانية. وعقد اجتماعا خاصا بشأن عدم المساواة، وإحاطات إعلامية خاصة بشأن فيروس زيكا وظاهرة النينيو. كما مضى قدما باستجابات متكاملة نحو تحقيق السلام والتنمية المستدامة.

وأخيرا وليس آخرا، عزز المجلس شراكات متعددة من حيث أصحاب المصلحة من خلال اجتماعاته ومنتدياته، بما في ذلك منتدى الشراكات ومنتدى الشباب. وكانت لدينا فرصة الاستماع إلى مختلف الأصوات من المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية في حوارنا العالمي بشأن مستقبل مستدام. وأبرز الاهتمام الكبير الذي أبدته مختلف شرائح المجتمع حاجتنا إلى الانخراط بفعالية أكبر مع جميع الجهات الفاعلة المعنية بروح من الشراكة وشمول الجميع. ويوضح هذا الاهتمام، الذي يرد وصفه بمزيد من التفصيل في تقرير المجلس، كيف استحوذ المجلس على روح خطة التنمية العالمية الجديدة ورؤيتها، إن لمنظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورا مركزيا في تحقيق هذه الرؤية. ولذلك، ينبغي لنا أن نبني على العمل المنجز ونعزز الزخم الذي ولده اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ والاتفاقات التاريخية الأخرى في السنة الماضية. وبالمضي قدما، نحتاج إلى التركيز على وضع برنامج تعاوني من شأنه أن يدعم إجراءاتنا الملموسة لتحقيق المستقبل الذي نصبو إليه.

وسيكون تحلي الجميع بروح تعاون متجددة أساسيا في التغلب على المهام الشاقة المقبلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالنسبة للأمم المتحدة، فإن التنمية هي إحدى المجالات حيث اتباع نهج على أساس الكل رابح ليس ممكنا فحسب بل حتميا تقريبا. إن الجهود التعاونية والتزامات جميع الدول الأعضاء والجهات المعنية تكتسي أهمية لكامل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية حيث يأتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي في صميمها.

باسم الدورة عام ٢٠١٦ للمكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أود أن أعرب عن خالص امتناني للتعاون والدعم القويين من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وإنني على ثقة بأن المجلس بقيادة رئيسه الجديد، سعادة السفير فريدريك شافا، سيعمل على النجاح في تحقيق أهدافه لهذه الدورة عام ٢٠١٧. وأدعو جميع الأعضاء إلى مواصلة مشاركتهم وتعاونهم مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة الحالية.

السيد دي لارا رانغيل (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم، بالنيابة عن حكومة وشعب المكسيك، بخالص التعازي إلى الدولة الشقيقة هايتي في هذه الأوقات الصعبة والمؤلمة.

ويقدر وفدي عرض تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/71/3) لعام ٢٠١٦ .

وبالنسبة للمكسيك، فإن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هو التزام من جانب الدولة. وإذ تضطلع المكسيك بمسؤوليتها الدولية على الساحة العالمية، فإنها تركز على جهودها لضمان أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيحدث حقا تحولات كبرى فيما يتعلق ب جدول أعمال السلام والأمن لدينا وفي الطريقة التي تعمل بها الأمم المتحدة على بناء عالم سلمي للأجيال المقبلة. إن التغيير التحويلي صوب نموذج جديد للسلام، يعرف بـ ''السلام المستدام''، يضع البشر في صميم عملنا الجماعي. وعلى وجه الخصوص، فإن هذا السلام يقوم على أساس من التنمية المستدامة والشاملة للجميع، ومكافحة الفقر وعدم المساواة، وتوفير الوصول إلى العدالة وسيادة القانون بوصفه أنجع الوسائل لمنع الصراعات وتحسين حياة الناس.

ومن أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، تؤيد المكسيك تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى يتمكن من اقتراح السياسات العامة السليمة، بما في ذلك من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى، حيث قدمت المكسيك، في تموز/يوليه الماضي، برنامجها ووصفت التقدم المحرز نحو تحقيق خطة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. واستعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٧ يجب أيضا أن يُحسن دور المجلس كمنبر لـ ٣٠ هيئة فرعية ومختلف الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية الملتزمة بخطة عام ٢٠٣٠. وكما قلنا مرارا وتكرارا، من الأهمية بمكان ألا يكون هناك أي محاولة لتكييف الخطة مياه تتواءم مع الهياكل القائمة والممارسات الخاملة للمنظمة.

ولتحقيق الاتساق المنشود، يجب على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يكفل عدم ازدواجية الأدوار والولايات مع صناديق الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة الأخرى، ويجب أن يعزز أوجه التآزر مع الجمعية العامة.

وفي ذلك الصدد، يوفر الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، والذي نبدأه الآن، فرصة لإحداث التغييرات العاجلة والضرورية في ركيزة التنمية، على أساس الحوار بشأن تحديد مكانة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل الذي يجري في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن الضروري أيضا النظر في خصائص البلدان المتوسطة الدخل، التي لا تزال تواجه تحديات كبيرة في التنمية.

والمكسيك ملتزمة بالنهوض بالعديد من القضايا المطروحة على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى سبيل المثال، نحن نعول على اعتماد الخطة الحضرية الجديدة في كيتو حتى نتمكن من تجديد مدننا من منظور مستدام، مع تحسين الإنصاف والرفاه والحد من الاستبعاد والتمييز الاجتماعي – المكاني. وفي كانون الأول/ديسمبر، سيستضيف بلدي الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في كانكون، بالنظر إلى التزامنا كبلد متنوع للغاية بالحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي .

وفي أيار/مايو ٢٠١٧، سوف توفر المكسيك أيضا مكان انعقاد المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، حيث سيقوم المنتدى بتقييم إطار سينداي في ضوء اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وسيحدد الأهداف المتعلقة بالحد من المخاطر والتخفيف من حدتها. ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه، نظرا لتغير المناخ والتحضر السريع والصعوبات في إدارة المياه، في جملة أمور، لن تكون مخاطر الكوارث منعدمة أبدا. ولهذا السبب، شارك الرئيس بينيا نييتو، مع رئيسة موريشيوس غوريب – فاكيم، في رئاسة الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه منذ بداية العام. وستمكن خطة عمل الفريق، التي أطلقها الأعضاء الـ ١١ الرفيعو المستوى قبل بضعة أسابيع، الدول ومجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة من تنسيق إجراءاتهم.

ومن أجل ألا يتخلف أحد عن الركب، يجب أن نضمن أن يكون التعاون من أجل التنمية أكثر فعالية وقابلا للتنبؤ به، عملا بالفقرة ٥٨ من خطة عمل أديس أبابا. وفي هذا الصدد، إن تعاون منظومة الأمم المتحدة مع المنتديات مثل التحالف العالمي من أجل التعاون الفعال بشأن التنمية يمكن أن يمهد السبيل لرؤية تحويلية جديدة للتنمية المستدامة.

ويمكن للجمعية أن تعول على مشاركتنا النشطة والبناءة في جميع الأعمال ذات الصلة.

السيد سينها (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إن الهند تولي أهمية كبيرة لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونثني على الرئيس المنتهية ولايته والمكتب على إدارتهما لأنشطته.

وأود أن أتقدم بالتهنئة إلى الممثل الدائم لجمهورية زمبابوي على استئنافه للرئاسة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأود أن أؤكد له دعمنا الثابت له ولمكتبه في عملهما. ونحن ممتنون لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٦ (A/71/3)، الذي يعدّد على نحو مجد أنشطة المجلس.

ونود أن نهنئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تنظيم المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يعقد تحت رعايته، وهو الأول منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة. فقد قدم المنتدى مكانا لصانعي السياسات من جميع أنحاء العالم لتبادل أفكارهم بشأن كيفية تسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ البعيدة المدى بطريقة تتسم بالاتساق والفعالية. وشمل الاستعراضات الوطنية الطوعية ل ٢٢ بلدا وعمليات الاستعراض المواضيعية للتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وإذ أن الهند ملتزمة التزاما تاما بكفالة حياة كريمة لكل أبناء شعبها، فإنها تعتزم تقديم الاستعراض الوطني الطوعي في دورة الجمعية في العام المقبل، بهدف تبادل الخبرات، بما في ذلك النجاحات، والتحديات والدروس المستفادة، بغية التعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد أدمجنا إطار أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لدينا. وقررنا تخصيص يوم واحد في كل دورة من دورات برلماننا للمناقشات المركزة حصرا على التقدم المحرز بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيسهم نجاح الهند في الحفاظ على النمو الاقتصادي القوي من أجل القضاء على الفقر إسهاماً كبيرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عالميا. وستوفر عملية القيام

بذلك تكنولوجيات وسبلا تؤدي إلى تقدم يمكن تقاسمه مع البلدان النامية الأخرى ليتسنى لها أيضا تحقيق التنمية المستدامة.

وإذ نمضي قدما، سيكون تحقيق التزامات البلدان المتقدمة بتعبئة الموارد من أجل تعزيز القدرات والمساعدة التقنية إلى البلدان النامية حاسما. وفي هذا الصدد، نعتقد أن آلية تيسير التكنولوجيات ستكون أساسية. ومن الإنجازات الهامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا السياق هو النقاش الذي نظم في المنتدى السنوي الأول المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، الذي أسهم فيه بنشاط جميع أصحاب المصلحة المعنيين في مجالات خبراتهم. ونحن متأكدون من أن المنتدى سيواصل مرة أخرى الاستفادة من قوته الحالية في الدورة المقبلة.

ونشيد بجهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنظيم المنتدى الافتتاحي لعام ٢٠١٦ بشأن متابعة تمويل التنمية، الذي وفر قاعدة صلبة للتداول الموضوعي مع ممثلي الهيئات الحكومية الدولية والإدارة العليا في مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. فهم أكدوا التزامهم القوي بالتنفيذ الكامل وفي حينه لخطة عمل أديس أبابا، واعترفوا بأنها توفر إطارا عالميا لتمويل التنمية المستدامة وتشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في حين تدعمها وتكملها وتساعدها على وضع سياقات لوسائل تنفيذ الغايات من خلال سياسات وإجراءات ملموسة.

وفي اجتماع نظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حلل الخبراء ظاهرة تيار النينيو، الذي أثر على أكثر من ٦٠ مليون شخص، وأوصوا بتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ بطريقة متسقة ومتكاملة.

ولتيسير التعجيل ببدء نفاذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أودعت الهند صك التصديق في وقت سابق من هذا الشهر. وكجزء من مساهماتنا المعتزمة المحددة وطنياً، بدأنا بالمضي قدما على الطريق المؤدي إلى العمل المناخي. وستقوم الهند بخفض نسبة كثافة انبعاثاتها إلى ٣٥ في المائة، وستبني القدرات لتوليد الكهرباء من الوقود غير الأحفوري بنسبة ٤٠ في المائة وستنشئ بالوعة إضافية للكربون سعتها ٢,٥ بليون طن من خلال مختلف سياسات زرع الغابات. ولا تزال الهند ملتزمة بالكامل بتبني إطار سينداي، وقد أصدر رئيس وزرائنا، السيد ناريندرا مودي، في ذلك الصدد في هذا العام، الخطة الوطنية لإدارة الكوارث. وبعد شهر من الآن، وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ستستضيف الهند في نيودلهي المؤتمر الوزاري الآسيوي الذي يعقد كل سنتين بشأن الحد من مخاطر الكوارث، في إطار موضوع ”التنمية المراعية للمخاطر من أجل صمود المجتمع المحلي“.

ويسعدنا أن نلاحظ أن موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى القادم سيكون هو القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير. ونتوقع أن يتصدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتحديات التنمية المستدامة، مع جعل مسألة القضاء على الفقر غايتنا المحورية والرئيسية. وقد تمكنت حوارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي من تحديد مسار الاستعراض الشامل للسياسات المقبل الذي يجري كل أربع سنوات. ونتوقع منه أن يقدم التوجيه الاستراتيجي الطويل الأجل تجاه جدول أعمال عام ٢٠٣٠ لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في السنوات المقبلة. وينبغي للدول الأعضاء أن تكون قادرة على التعويل على اتساق وفعالية وكفاءة منظومة الأمم المتحدة التي تركز على تلك الخدمات والتي يستطيع النظام المؤهل بشكل فريد إنجازها، استنادا إلى التوجيهات الحكومية الدولية الصلبة والمدعومة بحجم كاف وقابل للتنبؤ به من الموارد المرنة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا التزام الهند تجاه عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومشاركتها النشطة والبناءة في عمله خلال الأشهر المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن بنود جدول أعمال اليوم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوارد في الوثيقة A/71/3؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بذلك تختتم الجمعية العامة المرحلة الحالية من نظرها في البند ٩ من جدول الأعمال والبند ١٣ من جدول الأعمال.

البند ١١٧ من جدول الأعمال

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية: جلسة محددة تركز على التنمية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): وفقا للقرار ٦٠/٢٦٥، المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، ينبغي عقد جلسة محددة تركز على التنمية .

لقد أبلغت بأنه ما من دولة عضو قد طلبت أخذ الكلمة في إطار هذا البند.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٧ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): كما أعلن اليوم في يومية الأمم المتحدة، أود أن أبلغ الأعضاء بأن الوفود التي ترغب في أن تضاف إلى قائمة المتكلمين في الجلسات العامة للجمعية العامة ينبغي أن تعرب عن رغبتها في ذلك من خلال البوابة الإلكترونية للدول الأعضاء في .http//delegatesunint وقد فتح الرابط الإلكتروني للمتكلمين اليوم منذ الساعة ٠٩/٠٠.

وسيتم إرسال إقرار إلكتروني آلي في غضون ساعة من استلام التسجيل.

وللاستعلام بشأن أسماء المستخدمين وكلمات السر، يرجى الاتصال بمكتب المساعدة في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على البريد الإلكتروني: help-desk@un.org. ولأي استفسارات أخرى فيما يتعلق بقائمة المتكلمين، يرجى الاتصال بالمسؤول عن قائمة المتكلمين في فرع شؤون الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.